

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تنشر بيان سياسة حول شركات مركز قطر للمال العاملة في قطر

للنشر الفوري

الدوحة، في 11 سبتمبر 2005

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) اليوم، بيان سياسة حول نطاق قانون مركز قطر للمال يوضح كيفية عمل الشركات المرخصة أو المخولة من قبل هيئة التنظيم، في قطر حتى تكون خاضعة حصراً لقانون مركز قطر للمال.

باختصار، من شأن بيان السياسة أن:

- يوضت البند الثالث من المادة (18) من قانون مركز قطر للمال ويؤكد أن أي شركة تابعة للمركز لن
 تكون خاضعة لمتطلبات قانونية وتنظيمية أخرى تطبق على أنشطتها في دولة قطر، على شرط أن
 تمتثل للخطوات المنصوص عليها في بيان السياسة؛
- يؤكد أن أي شركة تابعة لمركز قطر للمال وتزاول أعمالها من موقع المركز، تجتمع إلى عملاء مرتقبين وحاليين، وتسوّق اعمالها وتنخرط في أنشطة في الدولة فقط بناء على الترخيص أو التخويل الممنوح لها من قبل مركز قطر للمال؛
- يحدد الاجراءات التي ينبغي على الشركة التابعة لمركز قطر للمال اتخاذها لضمان عدم مزاولة أنشطتها بموجب قوانين قطرية أخرى، عن غير قصد، بما فيها ضمان ألا تزاول أنشطتها في مكتب لا يكون محدداً كموقع لمركز قطر للمال من قبل مجلس الوزراء.

وفي تعليق له على إصدار بيان السياسة، قال فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي:

"إن الشفافية، والوضوح، واليقين القانوني هي اعتبارات مهمة لشركة مالية عالمية تهدف إلى اتخاذ موقع لها في مركز قطر للمال. ويؤمن بيان السياسة أجوبة مفيدة إلى هؤلاء الذين يدرسون استعداداتهم العملية لتأسيس شركاتهم معنا."

يتوفر بيان السياسة على الموقع الالكتروني لهيئة تنظيم مركز قطر للمال: <u>www.qfcra.com</u>

###



لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقرّه الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعابير عالمية ويوقر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تمّ إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مسنقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدّم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتخويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات،

يُرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أجري استفتاء وطني رحب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نص على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعد الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيّل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنيوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: <u>www.qfcra.com</u>